الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي

محاضرات مقياس: رسم وتحليل السياسات العامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

طلبة السنة الثانية ماستر.

تخصص: سياسات عامة.

من إعداد الأستاذة: عدوم حميدة.

2024-2023

المحاضرة السادسة:

رابعا: فواعل صنع السياسة العامة:

نظرا لأن السياسة العامة عملية حيوية فإنها تدفع العديد من الأفراد للمشاركة في صنعها سواء كانت جهات رسمية والتي تتمتع بصلاحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة، وهذه الجهات متمثلة في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والجهاز الإداري، والسلطة القضائية، أو جهات غير رسمية تشارك في صنع السياسة العامة من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة، وتتمثل هذه الجهات في مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، الرأي العام، الهيئات الاستشارية، المنظمات الدولية غير الحكومية...إلخ.

1. **الفواعل الرسمية:**

- **السلطة التشريعية:** تقوم السلطة التشريعية بدور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وصنع السياسات، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الإرادة الشعبية، ولا يمكن إضفاء هذه السمة عليها لمجرد أنها مخولة دستوريا، وإنما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك من خلال ما يظهر من تطبيقات وشواهد.
- **السلطة التنفيذية:** لا يمكن إخفاء دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة، لأنها أصبحت اليوم مهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان، وهي ذات صلة وثيقة بالسلطتين التشريعية والقضائية، كما أنها تنوب عن البرلمان في تشريع القوانين عن طريق الأوامر والمراسيم خاصة أثناء العطل البرلمانية، وتقوم بتعيين القضاة، وقد يتدخل الرئيس في أعمال السلطة التنفيذية ويصبح له الدور القيادي وهذا يظهر في الدول النامية خاصة العربية منها.
- **الجهاز الإداري (البيروقراطي):** على الرغم من النظرة التقليدية الشائعة في العلوم السياسية حول عدم مشاركة الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة وتخصصه فقط في التنفيذ، إلا أن هناك اتفاق عام حول الدور الكبير الذي يقوم به الجهاز

البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسة العامة، نتيجة مشاركتها في تنفيذ تلك السياسات عمليا، ويقوم الجهاز الإداري بالدور الرقابي، كما فوضت له السلطة التقديرية صنع السياسات العامة في بعض الأحيان.

- **السلطة القضائية:** مكانة السلطة القضائية في الدولة تمثل المعيار الأساسي لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة المتميزة بتأكيد مبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا يجوز لها التدخل في سير القضاء وأحكامه، لذا فإن المحاكم تلعب دورا هاما في صنع السياسة العامة بدرجات مختلفة حسب الأنظمة السياسية، فحسب "جيمس اندرسون"، فإن لمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في صنع السياسة العامة أكثر من أي بلد آخر، حيث تؤثر على محتوى وطبيعة السياسة العامة عن طريق ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين التي تفصل السياسة العامة فيها، إلا أن دورها في الدول النامية يكاد يكون منعدما أثناء عملية صنع السياسة العامة.

2. **الفواعل غير الرسمية:** هي جهات مستقلة بشكل نسبي عن الحكومات، تتسم بصورة رئيسية بأنها لها أهداف إنسانية أو قانونية، ظهرت لتحل محل الدولة في وظيفة تخصيص الموارد بأكثر عدالة وكفاءة.

إن دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة يستدعي في البداية وجود منظمات فاعلة تقوم بالربط الوثيق بين الدولة والمواطنين، حيث تقوم هذه المنظمات بدورها في خلق الأجواء المناسبة لتحريك المجتمع نحو التأثير في صنع السياسة العامة للدولة، من خلال المشاركة النشطة في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل هذه العملية، ويمكن لهذه الفواعل اتباع عدة طرق سواء كانت طرق شرعية أو غير شرعية للوصول إلى مرحلة يمكن من خلالها أن تؤثر في صناعة السياسة العامة، وأنها تلعب دورا هاما في المناقشات بشأن مقترحات القوانين.

كما يمكن للفواعل غير الرسمية اتباع عدة طرق للوصول إلى مرحلة يمكن من خلالها أن تؤثر في صنع السياسة العامة لأجل تعزيز فرصة نمو الديمقراطية، وأولى تلك الطرق هي إحداث خلخلة في ميزان القوى الحاصل، لأنه دون تحقيق توازن أفضل لا يرجى انضباط الجهاز السياسي لأن وجود فواعل غير رسمية فاعلة والتي تخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة تجعلهم أكثر حذرا وأقل ميلا إلى إساءة استغلال السلطة، من الناحية الثانية فإن للفواعل غير الرسمية دورا بارزا كوسيط السلطة وقطاعات المجتمع المختلفة.

- **المجتمع المدني:** يعد المجتمع المدني من أبرز الفواعل في النظام السياسي ويلعب دورا مهما في توجيه صنع السياسة العامة، والمجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات التي تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة، تنشأ لأغراض التشارك والتعاون من أجل تحقيق مصالح مشتركة أو التأثير على السياسات العامة، ويكون الانخراط فيها بشكل طوعي.
- **جماعات المصالح:** يمكن تعريفها على أنها: " جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات متشاركة، ويغلب أن تكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى للتأثير في السياسة العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيد لتوجهاتها، وليس من أهدافها تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم، كما أنها تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها الخاصة، وتلعب دورا هاما في الحياة السياسية وتحاول إيصال مطالبها وقضاياها لأجل الإسراع لبلورتها في الأجندة السياسية، لذا فإن صانع السياسة العامة يضطرون إلى المساومة معهم لايجاد حلول توفيقية بينهم.
- **وسائل الاعلام:** تلعب وسائل الاعلام دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة من خلال الاتهامات والمطالب وايصالها إلى السلطة بحيث يكون لها تأثيرا قويا بدءا من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث، فتقوم بإثارة الجمهور وصانعي السياسة أثناء حدوثها، كذلك تؤثر وسائل الاعلام في نشوء المشكلة من خلال تصويرها بأسلوب سياسي مناسب، كما يمتد دورها إلى وضع البرامج كأقصى تأثير يمكن أن تصل إليه، فالبرامج الحكومية تشمل السياسات المقترحة حلول القضايا التي تحتل المراتب الأولى في الأجندة الحكومية.

- **القطاع الخاص:** للقطاع الخاص دور هام في التوجيه والتأثير على عملية صنع السياسة العامة، فالنقابات العمالية ورجال الأعمال مثلا يتسمان بدرجة عالية من الفعالية، ناتجة عن استقلالها المالي والإداري وتجانس مصالح أعضائها مع قدرة هذه الجماعة على توفير قنوات اتصال تؤثر على صانع القرار لتحقيق مصالحها أو لبتني سياسة معينة.